



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المياه في العراق تنفذ

ستيفان لوكاس



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلُّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

الناشر: مجلة السياسة الدولية والمجتمع الصادرة عن مؤسسة فيدريش إيبيرت الألمانية

الترجمة: م.م. لبنى عادل عبد الرحمن - كلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

تاريخ النشر: 25 - 12 - 2023

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المياه في العراق تنفذ

ستيفان لوكاس*

لا يمكن للبلاد أن تتغلب على المستقبل البائس بمفردها، وذلك بسبب فشلها في اتخاذ خطوات حاسمة، مما سيؤدي إلى كارثة في الأمن الإقليمي.

لقد كانت مشاركة ممثلي منظمة الأمم المتحدة في الحديث حول أزمة الجفاف التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر في أوائل شهر يونيو/حزيران من العام الجاري سبباً بسيطاً للتفاؤل. في الوقت الذي كان فيه الألمان والأوروبيون يتدمرون من ارتفاع درجات الحرارة في واحدة من أولى موجات الحر خلال هذا العام، حيث وصلت درجة الحرارة إلى 30 - 34 درجة مئوية، كانت موجات الحرارة الممتدة في العراق، والتي بلغت فيها درجات الحرارة إلى أكثر من خمسين درجة مئوية، بالإضافة إلى تأخر سقوط الامطار، سبباً في تدمير الأهوار.

المنظومة البيئية الواقعة في قلب منطقة الهلال الخصيب الشرق الأوسط، والتي تشمل مساحات أخرى واقعة على امتداد نهر دجلة والفرات، تواجه كذلك تحديات كبيرة. إذا ما استمر التغير المناخي في المنطقة بنفس هذه الوتيرة، فإنها ستعاني من أكثر من 300 عاصفة رملية سنوياً بحلول عام 2050. تبخر المياه وشحة الكميات المتدفقة من المياه، بالإضافة إلى قلة الامطار، كل هذه العوامل سينتج عنها انخفاض في منسوب المياه العام إلى أدنى حد ممكن، كما ستؤدي قلة المياه الجوفية المتاحة للزراعة إلى عواقب وخيمة على سكان الأرياف والمدن. قبل أكثر من عام، أشار وزير البيئة العراقي جاسم عبد العزيز الفلاح، إلى ما تنبأ به العلماء في وقت سابق. وبدأت تأثيرات هذه التنبؤات تظهر فعلياً، مما سيؤثر في العقود القادمة على الدول المجاورة والمجتمع الأوروبي.

كما هو الحال في دول الشرق الأوسط الأخرى، فإن الظروف المناخية التي تتدهور بشكل مستمر تؤثر على الحياة اليومية لشريحة كبيرة من سكان العراق، لا يزال هؤلاء السكان بحاجة إلى الوصول بشكل منتظم إلى نفس الكمية من المياه النقية التي اتاحت للحضارات المتقدمة الازدهار على هذه الأرض قبل قرون خلت. ولكن هذا الأمر على وجه التحديد يصبح أكثر صعوبة. وذلك بسبب العديد من العوامل التي لا يمتلك العراق القدرة على التأثير فيها بشكل كبير.

* محلل مختص في الشرق الأوسط مقيم في برلين، ومحاضر زائر لدى كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة الألمانية في هامبورغ منذ عام 2019.

شحة المياه تتسبب بالهجرة

في مطلع القرن العشرين، كان وصول حوالي 1350 متر مكعب من المياه في كل ثانية إلى العراق أمراً طبيعياً. أما اليوم يصل تدفق المياه إلى 149 متر مكعب فقط. تتعرض روافد الأنهار الكبرى في العراق، دجلة والفرات، للجفاف بشكل متزايد. بالإضافة إلى الجفاف الذي يعصف بالمناطق الجبلية العراقية، تقوم كل من إيران وتركيا ببناء السدود وغيرها من احواض خزن المياه، وأخذ المزيد والمزيد من المياه لسد احتياجاتها الخاصة. تركيا على وجه التحديد. وهي مصدر لما يقارب 70% من المياه العراقية العذبة، قامت بتصعيد سياساتها القمعية لفرض مصالحها الخاصة في شمال العراق (الكردي). هذا وعلى الرغم من اتفاقية عام 2021 بين أنقرة وبغداد المتعلقة بزيادة تدفق المياه الى العراق.

لقد تسبب التبخر في تفاقم مشكلة نقص تدفق المياه المتجهة إلى العراق، حيث يؤدي هذا التبخر إلى فقدان نحو 14.7% من المياه السطحية سنوياً في العراق. تشهد مناطق زراعة الحبوب، التي تقع على ضفاف نهر دجلة والفرات، والأهوار الجنوبية، تدهوراً كبيراً بسبب هذا الجفاف، مما يؤدي في بعض الحالات إلى جفاف تام. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المسطحات المائية، مثل سد حميرين وبحيرة أم البني، فقدت أكثر من 50% من حجم مياهها. ومن المتوقع أن تتحول إلى صحاري قاحلة في غضون السنوات القادمة. وهذا الأمر بدوره، يتسبب في خسارة المجتمعات المحلية، خاصةً القائمة على الزراعة، وتربية الماشية، وسبل المعيشة للسكان العراقيين، الذين عاش البعض منهم في هذه البلاد لقرون طويلة، ليس لديهم خيار سوى الهجرة إلى المدن الكبيرة، حيث يجدون أنفسهم في صراع من أجل البقاء هناك أيضاً.

في عام 2022 فقط، وبحسب وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، ترك أكثر من سبعة الآف مزارع مناطقهم الريفية برفقة عوائلهم. ظاهرة التوسع في المراكز الحضرية في العراق كانت قد انحسرت في أواخر التسعينات، ولكنها بدأت تتزايد بسبب ظاهرة التغير المناخي. ففي عام 2021، كان حوالي 71.2 بالمئة من سكان العراق يعيشون في المدن، مثل بغداد والبصرة والنجف والموصل. إن النزوح من الأرياف إلى المدن تترتب عليه تداعيات أخرى، بما في ذلك الصعوبات المتنامية التي يتوجب على العديد من الدوائر البلدية التصدي لها لضمان استدامة البنية التحتية المتهالكة للمياه والكهرباء. كل هذا يحدث في ظل انتقال البلاد من أزمة سياسية إلى أخرى.

كيف يُمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم المساعدة؟

إن النزوح الداخلي يفاقم الأعباء المالية على ميزانية الدولة. في هذا السياق، ستكون الحكومة مضطرة إلى توفير الدعم في مجالات الأغذية والاسمدة، بالإضافة إلى تقديم دعم مستمر في مجال الواردات. كما أن التضخم الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وسلسلة الإمدادات الهشة تستنزف ميزانية الدولة وتخلق التزامات مالية جديدة.

فيما يتعلق بأسعار النفط المرتفعة، يمكن أن تساهم في استقرار ميزانية الدولة، ولكن في الوقت نفسه سيتوجب على البلاد أن تقوم بإجراء استثمارات واسعة للحفاظ على جودة الحياة، والتي يراها البعض منخفضة الجودة وغير صحية. فالعواصف الرملية تسبب شلل في حركة النقل العام وكذلك ترفع من معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي. فضلاً عن ذلك، فإن الأسابيع التي شهدت تسجيل درجات حرارة قياسية تجاوزت الخمسين درجة مئوية تزيد من معدلات الوفيات بين الجماعات السكانية الهشة وكبار السن.

العراق بالكاد يستطيع إدارة مثل هذا المستقبل الأليم بمفرده، إن الجهات الحكومية والمدنية بحاجة إلى دعم لتكون قادرة على التكيف والصمود بوجه التغير المناخي. ففي نهاية المطاف، إن اختيار الدولة لن يكون في مصلحة جيران العراق أو المجتمع الدولي. وهذا يعني ضرورة تبادل الخبرات المتعلقة بكيفية استخدام المياه بطريقة مستدامة، إضافة الى ضرورة تقديم المعرفة الفنية لإدارة محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومنشآت إعادة تدوير المياه.

على الصعيد السياسي، هنالك ضرورة إلى إجراء وساطات ومبادرات دبلوماسية من أجل ضمان تدفق كميات أكبر من المياه إلى داخل الأراضي العراقية. كذلك يتعين على الفاعلين الأوروبيين المعنيين تعزيز وتوسيع قدراتهم لتقديم الدعم الميداني على شكل سيناريوهات استشرافية، وتقديم تنبؤات مناخية وإغاثة طقسية في حالات الكوارث المحلية. كما دُكر سابقاً، فإن البنية التحتية للمياه في العراق في حالة يرثى لها، بسبب عقود من الإهمال وسوء الإدارة الكبيرين من قبل الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين. إصلاح هذه البنية التحتية هي أحد السبل التي يمكن للفاعلين الأوروبيين تقديم المساعدة من خلالها. ينبغي أن تكون الاستثمارات الموجهة مرتبطة بشكل دائم بمشاريع معينة لتحقيق أقصى تأثير ومنع سوء استخدام التمويل المقدم في هذا المجال.

إن عدم القيام بتلك الإجراءات لصالح العراق قد يؤدي إلى سيناريو خطير على البنية الأمنية الإقليمية والدولية. من ناحية، سيؤدي فقدان سبل العيش لملايين من البشر إلى خلق بيئة خصبة لظهور الحركات الأصولية والمتطرفة، ونشوء مناطق تجنيد جديدة لتنظيمات مثل تنظيم داعش والقاعدة، من جانبٍ آخر، ستزيد الهجرة الداخلية من الضغط على المدن العراقية وتخلق تحديات جديدة للمجتمع المدني. يمكن ملاحظة الآن أن الضغط الكبير يدفع العديد من الأفراد إلى الهجرة، وهذا الأمر له تداعيات خطيرة على أوروبا.

لذلك، فإن من مصلحة جميع الفاعلين الدوليين، سواء كانوا على الصعيد الوطني أو الدولي، الحد من هذه العواقب المصاحبة للتغير المناخي في مراحله الأولى، لتصبح السيطرة على التطورات في العقود القادمة أمراً يمكن التعامل معه.

الرباط:

<https://www.ips-journal.eu/topics/economy-and-ecology/iraq-is-running-out-of-water-6872/>